

Distr.: General
29 October 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أكتب إليكم بشأن تمويل المحكمة الخاصة لسيراليون. فقد تناهى إلى علمي أن التمويل المقدم إلى المحكمة سينضب هذا الشهر، وأنه ليس بالإمكان الحصول على التبرعات اللازمة لتمكين المحكمة من إنجاز عملها.

وقد أنشئت المحكمة بناء على طلب مجلس الأمن بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون. وتمثل ولاية المحكمة الخاصة في محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وانتهاكات جسيمة أخرى للقانون الإنساني الدولي، وعن جرائم تقع تحت طائلة قوانين سيراليون ذات الصلة ارتكبت داخل أراضي سيراليون.

وتموّل المحكمة من التبرعات، رغم أن تمويلها عن طريق الاشتراكات المقررة يشكل آلية مالية أكثر سلامة واستدامة لكفالة الحصول على تمويل مضمون ومستمر. وقد قمتُ، إلى جانب اللجنة الإدارية ومسجل المحكمة وكبار المسؤولين الآخرين في المحكمة، بإطلاق عدة نداءات لتمويل المحكمة. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم تُقدّم تبرعات كافية لكي تنجز المحكمة عملها.

وكما تعلمون، تنص المادة ٦ من الاتفاق على أنه إذا تبيّن أن التبرعات لا تكفي لتمكين المحكمة من الاضطلاع بولايتها، فإن على الأمين العام ومجلس الأمن أن يبحثا عن وسائل بديلة لتمويل المحكمة الخاصة. ويجب اتخاذ خطوات فورية عملاً بهذه المادة. وأودّ أن أقترح على أعضاء المجلس كطريقة لسدّ هذا النقص في التمويل تغطية جميع تكاليف المحكمة من الاشتراكات، مع المحافظة في الوقت نفسه على الطبيعة المستقلة للمحكمة. وقد تمّ سدّ نقص كبير في تمويل المحكمة بهذه الطريقة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.



وقد نجحت المحكمة حتى الآن في الاضطلاع بولايتها رغم مشاكل التمويل المزمّة التي تعاني منها، إذ قامت بمحاكمة وإدانة ثمانية أشخاص يقضون حالياً مدة عقوباتهم. ويشير احتمال نضوب أموال المحكمة قلقاً خاصاً ذلك أن المحكمة تنظر حالياً في قضيتها الأخيرة، وهي محاكمة تشارلز تايلور، رئيس ليبيريا الأسبق. ومن المتوقع حالياً أن يتم الانتهاء من هذه المحاكمة ومن أي دعوى استئناف قد تُرفع، في أوائل عام ٢٠١٢. ومن شأن انهيار هذه المحاكمة بسبب عدم توافر التمويل أن يثير قضايا بالغة الخطورة بالنسبة إلى المجتمع الدولي. ويتعرض بذلك في إرث المحكمة والتقدم الذي أُحرز باتجاه كفالة المساءلة واستعادة السلام والأمن في سيراليون والمنطقة للخطر.

ويبلغ النقص للفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ حتى إغلاق المحكمة في أوائل عام ٢٠١٢ حوالي ١٨,٤ مليون دولار.

وقد يود مجلس الأمن توجيه الدعوة لي لعرض المسألة على الجمعية العامة بهدف اعتماد أموال للمحكمة، والحفاظ في الوقت نفسه على استقلالية المحكمة. وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء المجلس إلى هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون